

13 / 2019

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على الوثائق المنبثقة عن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي

الفصل الأول:

تتم الموافقة على الوثائق الآتي ذكرها، المنبثقة عن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي، الموقعة بجنيف بتاريخ 12 أوت 2008 والملحقة بهذا القانون الأساسي:

- البروتوكول الإضافي الثامن لدستور الاتحاد البريدي العالمي،
- البروتوكول الإضافي الأول للنظام العام للاتحاد البريدي العالمي،
- الاتفاقية البريدية العالمية وبروتوكولها الختامي،
- الاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدية.

الفصل 2:

إنّ الجمهورية التونسية، إذ توافق على الوثائق المنبثقة عن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي والموقعة بجنيف بتاريخ 12 أوت 2008، تعلن أنّ توقيعها وموافقتها على هذه الوثائق لا يسريان إزاء العضو المسجل تحت اسم إسرائيل ولا يترتب على ذلك مطلقا الإعراف به.

13 / 2019

التوقيعات
10 مارس 2019
مجلس نواب الشعب مكتب الضبط المركزي

شرح أسباب القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الوثائق المنبثقة عن المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي

يهدف مشروع القانون الأساسي المعروض إلى الموافقة على الوثائق المنبثقة عن المؤتمر الرابع والعشرون للاتحاد البريدي العالمي المنعقد بجنيف خلال الفترة المتراوحة بين 23 جويلية و12 أوت 2008، ويتنزل في إطار تطبيق مقتضيات الفصل 65 من دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 فيما يتعلق بالموافقة على المعاهدات بمقتضى قوانين أساسية من ناحية، ولمقتضيات القانون عدد 29 لسنة 2016 المؤرخ في 5 أفريل 2016 المتعلق بتنظيم المصادقة على المعاهدات، من ناحية ثانية.

وقد تأسس الاتحاد البريدي العالمي سنة 1874 من قبل 22 دولة وهو يضم حاليا 192 عضوا من بينهم الجمهورية التونسية التي انخرطت في عضويته في 7 جانفي 1888، وتأكد ذلك في غرة نوفمبر 1956. ويعتبر الاتحاد وكالة متخصصة تابعة لمنظمة الأمم المتحدة ابتداء من جويلية 1948، تعمل على تعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين في قطاع البريد عبر العالم من أجل توفير شبكة عالمية للخدمات البريدية وتجويد هذه الخدمات باستمرار.

ويمثل المؤتمر أعلى هيئة تقريرية في البناء التنظيمي للاتحاد، ويضم ممثلين عن جميع البلدان الأعضاء (192)، وينعقد كل أربع سنوات للنظر في المسائل التشريعية والمالية والتقنية التي تهم تنظيم العلاقات بين الإدارات البريدية في الدول الأعضاء ومن أجل التباحث وإقرار الإستراتيجية البريدية العالمية التي سيتبعها الاتحاد خلال الفترة اللاحقة، وتحديد القواعد الجديدة التي ستحكم حركة تنقل البريد في العالم.

هذا، وقد أرسى المؤتمر المذكور دعائم سياسة الاتحاد للتعاون من أجل التنمية خلال الفترة الفاصلة بين سنوات 2009 و2012 بإقرار استمرارية مساعدة البلدان النامية على اصلاح القطاع البريدي عبر خطط متكاملة للإصلاح والتنمية وتدعيم المستثمرين البريديين المعنيين بواسطة هياكل من شأنها ان تتيح لهم ضمان خدمة بريدية شمولية ذات نوعية، وتحسين مركزهم في السوق البريدية الوطنية، إضافة إلى اتخاذه جملة من القرارات في إطار استراتيجية تطوير الخدمات البريدية وتحديثها على مستوى الدول الأعضاء.

كما صدرت عن هذا المؤتمر مجموعة من التعديلات التقنية الهامة شملت بالخصوص المستويات التالية :

أولا : على مستوى دستور الاتحاد البريدي العالمي وبروتوكوله الإضافي الثامن:

أقر المندوبون المفوضون لحكومات البلدان الأعضاء في الاتحاد المجتمعون خلال المؤتمر الرابع والعشرين بجنيف بعض التعديلات على دستور الاتحاد الموقع في فيينا سنة 1964، من خلال إدراج مصطلحات جديدة تواكب التغيرات والمستجدات على الصعيد العالمي، حيث تم تعديل المادة 1 مكرر من الدستور والتي تعنى بتعريف بعض المصطلحات على غرار :

- حرية العبور : وهو مبدأ يلتزم بمقتضاه أحد البلدان الأعضاء الوسيطة بضمان نقل البعثات البريدية التي تسلم إليه بالعبور والموجهة إلى بلد عضو آخر مع توفير نفس المعاملة التي يخصصها لبعثاته الداخلية،

- المستثمر المعين : كل كيان حكومي أو غير حكومي يعينه رسميا البلد العضو لاستثمار الخدمات البريدية والوفاء بالالتزامات ذات الصلة التي تنص عليها وثائق الاتحاد داخل أراضيه،

- التحفظ : وهو حكم يخرج عن القاعدة ويستهدف البلد العضو من خلاله نقض الأثر القانوني لأحد أحكام الوثائق أو تعديله باستثناء الدستور والنظام العام لدى تطبيقه على هذا البلد العضو.

أما بخصوص الاتفاقات الخاصة، فقد أقر المؤتمر امكانية البلدان الأعضاء أو مستثمريها المعينين إذا لم يعارض ذلك تشريع هذه البلدان الأعضاء، أن تنشأ اتحادات محدودة وتعدّد اتفاقات خاصة تتعلق بالخدمة البريدية الدولية، مع حرص البلدان الأعضاء الموقعة على اتفاقات الأعضاء أن يفي مستثمروها المعينون بالالتزامات الناجمة على الاتفاقات ونظمها.

ثانيا : على مستوى النظام العام للاتحاد البريدي العالمي وبروتوكوله الإضافي الأول :

تم خلال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي بجنيف تعديل النظام العام للاتحاد بمقتضى البروتوكول الإضافي الأول لهذا المؤتمر من خلال مزيد التدقيق في ضبط مشمولات ووظائف المؤتمر كآلاتي :

- تحديد المبادئ العامة لإنجاز أهداف الاتحاد المنصوص عليها في الدستور، والنظر في اقتراحات تعديل الدستور والنظام العام والاتفاقية والنظم التي تقدمها البلدان الاعضاء ومجلس الإدارة ومجلس الاستثمار البريدي،

- انتخاب كل من البلدان الأعضاء في مجلسي الإدارة والاستثمار البريدي، ومدير عام المكتب الدولي ونائبه،

- اعتماد قواعد النظام الداخلي والتعديلات المقترحة عليها،

- الموافقة على التقرير الرباعي الذي يعدّه المكتب الدولي بالتشاور مع مجلس الاستثمار البريدي، حول أداء البلدان الأعضاء بخصوص تنفيذ استراتيجية الاتحاد التي وافق عليها المؤتمر السابق لعرضه على المؤتمر اللاحق.

- مهام المدير العام للمكتب الدولي، والتي من أهمها إعداد تقرير رباعي حول أداء البلدان الأعضاء بخصوص تنفيذ استراتيجية الاتحاد البريدي العالمي التي وافق عليها المؤتمر السابق لتقديمه إلى المؤتمر التالي وعرضه على مجلس الإدارة للموافقة.

ثالثا : على مستوى الاتفاقية البريدية العالمية وبروتوكولها الختامي :

تعلقت أهم التعديلات المدخلة على هذه الاتفاقية خلال المؤتمر الرابع والعشرين للاتحاد البريدي العالمي بجنيف بالمسائل التالية :

- وجوب تعزيز دور المستثمر البريدي تماشيا مع واقع السوق البريدية الدولية من حيث سرعة نسق تطور الخدمات البريدية الشمولية الدولية التي أصبحت تتنافس مع أشكال أخرى من الاتصالات وخاصة الخدمات الالكترونية،

- فتح المجال أمام المستثمر البريدي كطرف ثالث جدير بالثقة في عالم الاتصالات الالكترونية،

- تحسين خدمة البريد الالكتروني من خلال توفير خدمة البريد الالكتروني المسجل التي تترك دليل للإرسال والتسليم عبر قناة اتصال موثوقة، ومن ثمة اعداد معايير الأمن البريدي،
- إقرار استراتيجية عمل في مجال الأمن البريدي من قبل البلدان الأعضاء ومستثمريها المعينين، وقد تمّ للغرض إعداد معايير أمنية خاصة بقطاع البريد في المجال المادي والتشغيلي،
- إقرار استراتيجية فعالة للتنمية المستدامة من قبل البلدان الأعضاء ومستثمريها المعينين، تنصبّ بصفة خاصة على أنشطة بيئية واجتماعية واقتصادية على جميع مستويات العمليات البريدية بالإضافة إلى الترويج للنوعية إزاء مسائل التنمية المستدامة في إطار الخدمات البرية.

رابعاً : على مستوى الاتفاق الخاص بخدمات الدفع البريدي :

ينظم هذا الاتفاق مجموع الخدمات المالية البريدية التي تستهدف نقل الأموال البريدية فيما يتعلق بالشيكات والحوالات البريدية والبعثات مقابل تأدية القيمة والادخار البريدي، وهو يرمي إلى إلزام المؤسسات البريدية للبلدان الأعضاء في إطار التعامل الثنائي، تقديم التسهيلات والمساعدة المتبادلة فيما يتعلق بتلبية مطالب فتح حساب بريدي جار في الخارج أو أي حساب آخر أو أي طلب صادر عن منتج مالي في الخارج.

وقد تمّ التأكيد على ضرورة مكافحة غسل رؤوس الأموال وتمويل الارهاب والجرائم المالية من قبل المستثمرين المعينين، وذلك باتخاذهم جميع الوسائل الضرورية للوفاء بالتزاماتهم النابعة من التشريع القومي والدولي في الغرض، إضافة إلى ضرورة حماية المعطيات الشخصية للمرتفقين في إطار احترام الأحكام القومية لكل بلد عضو أو الالتزامات الدولية

هذا، وقد وافقت تونس على الوثائق المنبثقة عن المؤتمر الثالث والعشرين للاتحاد البريدي العالمي (الموقعة في بوخارست بتاريخ 5 أكتوبر 2004)، بموجب القانون عدد 18 لسنة 2008 المؤرخ في 25 فيفري 2008.

ذلك هو موضوع مشروع القانون الأساسي المعروض.

محرر
محرر